

فوق الطاولة

هتي الحمدان

الاستثمار المأمول

الدول والمؤسسات في حالة تسابق فيما بينها للفرح بأكثر رؤوس أموال تستثمر عبر مشاريع استثمارية مهمة، فكل دولة أو حكومة إجراءات تختلف عن مثيلاتها، إلا أن القاسم المشترك التنوع في إعطاء المزيد من التسهيلات والمزايا الجاذبة للاستثمارات، ومن يسهل الاستثمار أكثر يستقطب أكثر لديه ويجذب أكبر عدد من المستثمرين. من هنا جاء إصدار قانون الاستثمار رقم ١٨ حاملاً الكثير من الشجعات والحفزات أمام المستثمرين المحليين والأجانب، ولستنا بورد شرح مزايا مفردات قانون الاستثمار في هذا الاقتصاد، وإنما الإشارة إلى ما خرج عن وزارة الاقتصاد وهيئة الاستثمار السورية أن اللجان تكف على صياغة بنود تعليمات ستكون شاملة وبصورة مبسطة ومرنة، تحقق الأهداف الاستثمارية وطموحات من يرغب وينوي ليركب قطار الاستثمار الذي هيأت الدولة مقومات انطلاقه ليضمن النجاح والوصول للأهداف المرسومة، وحسب مدير هيئة الاستثمار السورية ما سخر من تعليمات تنفيذية وتفصيلية للقانون، ستهين برؤيته الحصية والمرحة أمام النشاط الاستثماري بلحظة الأمل المأمولة.

قانون شامل ومتكامل، وإشراك كل الجهات وجمع رؤاها في بوثقة واحدة وصولاً لصيغة واقية هو الشغل الشاغل الآن لكل لجان الوزارات وإشراف من هيئة الاستثمار السورية التي جندت كل طواقمها لإنجاز ما يرمي إليه القانون من مفردات محتاج إلى رسم بنود وأرضية لتفكيده، تكون بعيدة كل البعد عن أي تعقيد أو إشكال قد يحصل مستقبلاً، فالتعليمات الناطقة بالقانون في طوول اللغات الأخيرة التي ستراعي كل الحالات وتشمل كل المناحي، والأهم المفردات أمام مستثمر القطاع الخاص الداخلي والخارجي على الاستثمار بهدف خلق فرص عمل جديدة لآلاف السوريين الذين سيبدأون يدخلون سوق العمل والذين تتجاوز أعدادهم من مختلف المستويات التعليمية والحرفية والمهنية أكثر من مئتي ألف خريج.. قلب نجاح أي مشروع أو قانون ما أن يكون متكاملًا وشاملاً على كل المفردات، بتعليمات سهلة تزيل كل أشكال الغموض التي تعرقل أو تؤخر عمليات جذب وإنجاز المشاريع الاستثمارية بالشكل المطلوب، المحفز العامة في سورية تأتي أن تكون استثماري، تدعي، أو ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي، فالشهيحة لتحقيق الأرباح تحت عناوين براقعة وضرورة

هل تحقق المنتجات المصرفية الجديدة الهدف ١٤٠٠؟ على المصارف أن تهدف لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد وليس للأرباح

عبد الهادي شباط



تتبع المحفظة الائتمانية تدفع هذه المصارف إلى نفس الحفرة على مدار العقود، وهي حفرة القروض العقارية، متسائلًا ماذا يعني طرح قرض عقاري بسقف ١٠٠ مليون ليرة خلال الظروف الحالية مبيّنًا أن ذلك يعني أن كتلة مالية ضخمة إضافية توجه لقطاع متضخم أصلاً وهو قطاع عقيم اقتصادياً وجميع الدخل المتأتية عن طريقه تذهب استهلاكاً فقط، وهذا يعني كتلة مالية تزيد من الطلب عليه في حدود معينة نحن بقضي عنها، كما تسال من المستفيد من هذه القروض، هل هم ذوو الدخل المحدود الذين يجب أن تنجح المنتجات المصرفية لتحسين وضعهم، وكان المصرف التجاري السوري أطلق برنامجاً لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور تنموي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتكون برنامج التمويل من عدة منتجات مصرفية فوائده بسيطة مدعومة، ودعم هذا النوع من القروض بتخفيض معدلات الفائدة على كل القروض التي تمنح لهذه المشروعات ضمن هذا البرنامج بمعدل ٢ بالمائة، إضافة إلى أن جزءاً أساسياً منها بفائدة مدعومة وفق البرنامج الحكومي لدعم مهمّة لأصحابها تسهم بتحسين أوضاعهم وتصب بالمائة وتتحمل المشروعات فائدة بسيطة ٤ بالمائة (على

الرصيد المتناقص للقرض)، ويسعى المصرف للحصول على الموافقات اللازمة لتسهيل بقية المنتجات المطروحة للتمويل في برنامج دعم الفائدة. بينما أصدر مصرف التسليف الشعبي تعليمات وضوابط جديدة لمنح قروض إنتاجية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث تم تحديد سقف القروض لكل القطاعات والأنشطة الاقتصادية التجارية والصناعية الصغيرة والمتوسطة والتمويل لآلاف ليرة سورية للمشروعات المتناهية الصغر والتمويل للمشروعات الصغيرة و٥٠٠ مليون ليرة للمشروعات المتوسطة. وأن ذلك من شأنه أن يزيد من إيرادات الفرع لارتباط الأجر بنسبة الاشتراك ما يرفع من فائدة تقديم الخدمات التأمينية والوفاء بكافة الالتزامات.

جمود في البيع والشراء والإيجارات ترتفع بنسبة ١٠٠ بالمائة

الجلالي لـ«الوطن»: ٨٠ بالمائة من الذين يشترون العقارات حالياً يشترونها بغرض البيع أو الادخار

رامز محفوظ

وتنتيجة لارتفاع الأسعار مقارنة بالذلل إضافة لوجود صعوبة في حركة الأموال وتحولها، مشيراً في حال أراد شخص شراء عقار حالياً بسعر ٢٠٠ مليون على سبيل المثال سيضطر لتحويل هذا المبلغ عبر البنوك، وتحصيل هذا المبلغ يحتاج لوقت طويل باعتبار أن المبلغ بسحب مليونين فقط يومياً وهذا الأمر أثر سلباً على حركة البيع. واستبعدت الجلالي لجوء بعض الناس حالياً لشراء عقارات بموجب اتفاق وعقد بيع عن طريق المكاتب العقارية للتورب من دفع الضريبة المفروضة عند البيع بعد صدور قانون البيوع العقارية، لافتاً إلى أن الناس عند شراء العقارات لشخص ما ومن ثم يتواصلون معه لبيع العقار نفسه مرة أخرى.

ولفت إلى أن السوق العقاري في سورية ليس سوقاً واحداً وإنما هو عبارة عن عدة أسواق وحركة البيع تختلف من منطقة إلى أخرى، مبيّنًا أن قانون البيوع العقارية كان له أثر واضح على حركة البيع. وأشار إلى أن السوق العقاري حالياً يتسم بجمود أكبر بالنسبة لحركة البيع والشراء عن الفترات السابقة، مرجعاً ذلك لانخفاض الطلب في الفترة الحالية

وأخرى وخصوصاً أن هناك مناطق بقيت فيها حركة البيع جيدة مثل مناطق ضاحية قدسيا وضحايا والتي يوجد فيها نوع من البورصة والناس تشتري في هذه المناطق بقصد الاستثمار والادخار سلبياً في حركة الاستثمار الاقتصادي في سورية وساهمت في تخفيض حركة بيع عقارات. وبين أن أسعار العقارات في سورية قياساً لدخل المواطن مرتفعة جداً وخاصة في المناطق المنظمة ولا تتناسب بأي شكل من الأشكال مع وسطي الدخل حتى في القطاع الخاص. وطلبت الجمعية من الحرفيين الالتزام بالتسعيرة الصادرة عنها داعية المواطنين الراغبين بشراء الذهب إلى عدم دفع ثمنه إلا بموجب الشترعة الصادرة عنها ووزعت أرقام هاتف للشكاوى ٢٢٤٨٠٠٥ - ٠٩٩١٩٣٧٧١٨.

وكانت أسعار الذهب في السوق المحلية انخفضت أفني ليرة لغرام عيار ٢١٨ يوم الإثنين الماضي عن سعره السبت الماضي وسجل الغرام عياراً ٢١٦٠ سعر مبيع ١٠٠ ألف ليرة سورية وسعر شراء ١٠٩٥٠٠ ليرة، في حين بلغ



التعليمات التنفيذية الصادرة عن وزارة المالية لم تشمل معاشات العجز الجزئي بالزيادة

النبهان لـ«الوطن»: إنذار ٥٠٠٠ صاحب عمل و٨٢٠٠ قرار حجز احتياطي لمخالفات في التأمينات

محمد راكان مصطفى

كشف مدير فرع التأمينات الاجتماعية في دمشق فراس النبهان لـ«الوطن» أن قيمة الزيادة في معاشات المتقاعدين العائدة للفرع بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٠ لعام ٢٠٢١ القاضي بزيادة المعاشات التقاعدية بنسبة ٤٠ بالمائة والعائدة بلغ نحو ١,٦ مليارات ليرة سورية شهرياً. ومعاشات الشبخوخة والعجز الطبيعي وعجز الإصابة الكلي، وتوزيع نسبة ٤٠ بالمائة على حصص المستحقين من معاشات الورثة وفق الأنصبة المحددة في القوانين والأنظمة الخاضعة لها، منوهاً بأن الزيادة شملت كل أنواع المعاشات (شبخوخة + عجز طبيعي +عجز إصابة

كلي) ولم تشمل معاشات العجز الجزئي استناداً إلى التعليمات التنفيذية الصادرة عن وزارة المالية. النبهان بين أنه تم بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٠٢١ لعام ٢٠٢١ رفع الحد الأدنى للاشتراك لدى المؤسسة ليصبح ٧١٥١٥ ل. س بدلاً من ٤٧٦٧٥ ل.س. على قاعدة القيمة الاشتراكات التأمينية بنسبة زيادة الأجر المذكورة. وفيما يخص التزام القطاع الخاص قال: نصت المادة ٧٤ من قانون التأمينات الاجتماعية أنه على صاحب العمل أن يورد الاشتراكات المطلوبة من أجر عمله وتلك التي يؤديها لحسابهم إلى الفرع خلال الخمسة عشر يوماً الأول من الشهر التالي وحتى نهاية تموز الفائت بلغ في القطاع العام ٦٤٠٩، وبذلك يصل إجمالي المسجلين في القطاع العام لدى الفرع أكثر من ٢٢٢٢٨٤ ألفاً، كما تم تسجيل ٧٤٤٤ عمالاً في القطاع الخاص خلال هذا العام حتى نهاية شهر تموز، وبذلك يصل إجمالي المسجلين لدى القطاع الخاص إلى ٧٨٨٤٦، كما تم تسجيل ٥٥٩ في القطاع المشترك خلال العام الحالي ليصل إجمالي المسجلين في القطاع المشترك إلى ٥٩٢٤.

التفتيشية البالغ عددها ١١٦٦ تسجيل إصدار ٥٠٠٠ إنذار و٨٣٠ قرار حجز من بداية العام ولغاية تاريخه. وأشار النبهان إلى أنه وإضافة إلى المهام الموكلة إلى الفرع يتم تقديم متقاعدي فرع التأمينات وصراف المعاشات التقاعدية على قاعدة البيانات الحاسوبية وصراف معاشات متقاعدي دير الزور القاطنين إلى مدينة دمشق. وكشف النبهان أنه بلغت قيمة المعاشات المصروفة للمتقاعدين (معاش- شبخوخة) حتى نهاية تموز الفائت بلغ في القطاع العام ٦٤٠٩، وبذلك يصل إجمالي المسجلين في القطاع العام لدى الفرع أكثر من ٢٢٢٢٨٤ ألفاً، كما تم تسجيل ٧٤٤٤ عمالاً في القطاع الخاص خلال هذا العام حتى نهاية شهر تموز، وبذلك يصل إجمالي المسجلين لدى القطاع الخاص إلى ٧٨٨٤٦، كما تم تسجيل ٥٥٩ في القطاع المشترك خلال العام الحالي ليصل إجمالي المسجلين في القطاع المشترك إلى ٥٩٢٤.

وأيضاً النبهان أن قيمة ديون الفرع حتى نهاية تموز من العام الحالي تتجاوز ٣٠ مليار ليرة، على حين تبلغ قيمة ديونه الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. النبهان كشف أن إيرادات الفرع حتى نهاية تموز بلغت ١٣,٤ مليار ليرة، على حين بلغ عدد القروض الممنوحة خلال هذه الفترة ٥٢ قرصاً بقيمة ٣٣,٧ مليون ليرة.

المسجلون هذا العام في التأمينات ٦٤٠٠٠ عامل من ٧٤٠٠٠ العام و٧٤٠٠٠ من الخاص فقط

المختلفين عن سداد الاشتراكات بين أنه تم ٥٠٠٠ إصدار إنذار و٨٣٠ قرار حجز من بداية العام ولغاية تاريخه. وأشار النبهان إلى أنه وإضافة إلى المهام الموكلة إلى الفرع يتم تقديم متقاعدي فرع التأمينات وصراف المعاشات التقاعدية على قاعدة البيانات الحاسوبية وصراف معاشات متقاعدي دير الزور القاطنين إلى مدينة دمشق. وكشف النبهان أنه بلغت قيمة المعاشات المصروفة للمتقاعدين (معاش- شبخوخة) حتى نهاية تموز الفائت بلغ في القطاع العام ٦٤٠٩، وبذلك يصل إجمالي المسجلين في القطاع العام لدى الفرع أكثر من ٢٢٢٢٨٤ ألفاً، كما تم تسجيل ٧٤٤٤ عمالاً في القطاع الخاص خلال هذا العام حتى نهاية شهر تموز، وبذلك يصل إجمالي المسجلين لدى القطاع الخاص إلى ٧٨٨٤٦، كما تم تسجيل ٥٥٩ في القطاع المشترك خلال العام الحالي ليصل إجمالي المسجلين في القطاع المشترك إلى ٥٩٢٤.

بعد انخفاضه بنشرتي أسعار متتاليتين الذهب يعاود ارتفاعه محلياً بقيمة ٢ آلاف ليرة



الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ١٣٧١٤٣ ليرة وسعر شراء ١٣٦٦٤٣ ليرة. وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق الإثنين الماضي فقد سجل غرام الذهب عيار ٢١٨ سعر مبيع ١٥٨ ألف ليرة سورية وسعر الشراء ١٥٧٥٠٠ ليرة، في حين بلغ سعر الغرام عيار ١٨٥ ١٣٥٤٢٩ ليرة وسعر الشراء ١٣٤٩٢٩ ليرة. أما عالمياً فقد واصل سعر الذهب ارتفاعه وهذه المرة كان لفيروس كورونا تأثير في أسعاره حيث ارتفعت أسعار الذهب أمس بدعم من مخاوف حيال زيادة الإصابات بـ«كوفيد ١٩».

وتعدت وكالات أن الذهب ارتفع في المعاملات الفورية بالمائة إلى ١٧٥٦,١٧ دولاراً للأوقية في حين صعدت العقود الأميركية الآجلة ٠,٥ بالمائة إلى ١٧٥٩,٧٠ دولاراً، ويوم الخميس الماضي كانت قد ارتفعت أسعار الذهب في ظل انحسار المخاوف بشأن تقليص المركزي الأميركي للدعم. وتعدت «وكالات» أن سعر الذهب ارتفع في المعاملات الفورية ٠,١ بالمائة إلى ١٧٥٣,٩٠ دولاراً للأوقية في حين صعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠,٢ بالمائة إلى ١٧٥٦,٣٠ دولاراً.

الوطن

عقب انخفاضه خلال نشرتي الأسعار السابقين بقيمة ألفي ليرة وأربعة آلاف ليرة عاد سعر غرام الذهب عيار ٢١٨ والصرف وأدت إلى نيته خلال الأشهر الماضية لكن في الوقت ذاته كان لها أثر إيجابي بخصوص أسعار سلبياً في حركة الاستثمار الاقتصادي في سورية وساهمت في تخفيض حركة بيع عقارات. وبين أن أسعار العقارات في سورية قياساً لدخل المواطن مرتفعة جداً وخاصة في المناطق المنظمة ولا تتناسب بأي شكل من الأشكال مع وسطي الدخل حتى في القطاع الخاص. وطلبت الجمعية من الحرفيين الالتزام بالتسعيرة الصادرة عنها داعية المواطنين الراغبين بشراء الذهب إلى عدم دفع ثمنه إلا بموجب الشترعة الصادرة عنها ووزعت أرقام هاتف للشكاوى ٢٢٤٨٠٠٥ - ٠٩٩١٩٣٧٧١٨.

وكانت أسعار الذهب في السوق المحلية انخفضت أفني ليرة لغرام عيار ٢١٨ يوم الإثنين الماضي عن سعره السبت الماضي وسجل الغرام عياراً ٢١٦٠ سعر مبيع ١٠٠ ألف ليرة سورية وسعر شراء ١٠٩٥٠٠ ليرة، في حين بلغ